المحاضرة السابعة

عبد القاهر الجرجاني واضعا علم المعاني وعلم البيان

ما من ناقدٍ إلا وهو يؤمن أن الوسيلةَ التي يُدرك بها الجمالُ هي الذوق، وأن الذوق يمكن أن يترقى بالخبرة والدربة ولكنه لا يمكن أن يُتعلّم، وأن "من الأشياء أشياء "تحيط بها المعرفة، ولا تؤديها الصفة"[1]؛ فهذا أمر بديهي مجرّب، ولا امتياز لناقد إذا قال به.

إنما الامتياز أن يخرج الناقد من هذا العموم إلى خصوص البحث عن علة للجمال، ومن هذه البديهة إلى معرفة تحصل بالبحث والاجتهاد، ومن هذا الاكتفاء بالذوق بما يشبه العجز إلى أفق من التأمل والتفكر يفضي إلى تعليل وتحليل يفضيان إلى تأييد الذوق بالعلم.

ولا نزعم أن عبد القاهر استأثر بهذا الامتياز من دون سائر النقاد العرب قبله، ولكنا نزعم أنه خطا في التأسيس لعلم البلاغة _ وهي علم جمال الكلام_ خطواتٍ بعيدةً غيرَ مسبوقة؛ إذ أخرج مباحث البلاغة من حال التشتت والاختلاط وغموض المعالم، إلى حال الانتظام والتمايز والجلاء، وكان وراء اجتماع مباحث علم المعاني في كتاب مستقل هو "دلائل" الإعجاز"، وانتظام مباحث علم البيان في كتاب مستقل آخر هو "أسرار البلاغة".

وليس همنا الآن هو الحديث عن هذين العِلمين في هذين الكتابين، ولكنا نريد أن ننظر في أصل الفلسفة التي أنتجت هذين العِلمين: فلسفة اعتقاد الموضوعية في الجمال، والسعي من ثم إلى إدراك قوانينه ومعاييره في بلاغة الكلام.

يؤمن عبد القاهر بالذوق شرطا في القدرة على إدراك الجمال، وتملي ألوانه وأشكاله، والفهم عن الناقد حين يدل على مواضعه وأسراره؛ وأن المحرومين من هذا الذوق لا شأن لهم مع البلاغة، ولا ينفع معهم النقاش في أسرارها وأسبابها؛ إذ السبيل إلى ذلك إطلاعُهم على المزايا، وهذه "المزايا التي تحتاج أن تُعلمهم مكانها، وتصور لهم شأنها، أمورٌ خفية، ومعانٍ روحانية، أنت لا تستطيع أن تنبه السامع لها، وتُحْدث له علما بها، حتى يكون مهيئا لإدراكها، وتكون فيه طبيعة قابلة لها، ويكون له ذوقٌ وقريحةٌ يجد لهما في نفسه إحساسا بأن من شأن هذه الوجوه والفروق أن تعرض فيها المزية على الجملة، وممن إذا تصفّح الكلام، وتدبّر الشعر، فرّق بين موقع شيء منها وشيء."[2]

وطالما شكا عبد القاهر قلة فهمِ الناس عنه، وانتباهِهم لما يريد تنبيههم عليه، واقتناعِهم بما يجتهد في إقناعهم به، وإقرارِهم بما يطمح أن يستقرّ في أذهانهم من العلم بأسباب البلاغة وحقائق النظم. وهو يعزو ذلك إلى حرمانهم الذوق والقريحة، من جهة، _مع أن بعضهم يدّعيهما، ويردّ رأي عبد القاهر بناء على أنه "ممن صفت قريحته، وصح ذوقه وتمت أداته."[3] وأن عبد القاهر هو الذي يتخيل أمورا لا حاصل لها_ وإلى خفاء أسرار البلاغة ودقائق النظم، من جهة ثانية؛ حيث يقل في الناس من يملك الإحساس بهذه اللطائف والخصائص[4]، إذ "ليس في أصناف العلوم الخفية، والأمور الغامضة الدقيقة، أعجب طريقا في الخفاء من هذا"[5] أي: من هذه اللطائف النظمية التي تظل

---

[1] عبارة نقلها الآمدي عن الموصلي. ينظر: الآمدي (أبو القاسم الحسن بن بشر)، الموازنة بين الطائيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت، ص374.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص420.

[3] المصدر السابق، ص423.

[4] المصدر السابق، ص421.

[5] المصدر السابق، ص423.

مستخفية مهما نقبت عنها، ويبقى بعضها مجهولا إلى حين مهما اجتهدت في استكشافه، حتى "إنك لتنظر في البيت دهرا طويلا وتفسره ولا ترى أن فيه شيئا لم تعلمه، ثم يبدو لك فيه أمر خفيٌّ لم تكن قد علمته."[6]

غير أن هذا الخفاء وهذه الصعوبة لم يثنيا عبد القاهر عن الإيمان بإمكان العلم بأسباب البلاغة وقوانينها، وعن الاجتهاد في اكتشافها وتعليلها، بل وعن اتهام من يقصّر في ذلك ويرضى بالإجمال بالكسل والتواني. يقول في ذلك، بعد أن نبّه على آفة الحرمان من الذوق:

"واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب، فإن من الآفة أيضا من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة في قليل ما تُعرف المزية فيه وكثيره، وأن ليس إلا أن تعلم أن هذا التقديم وهذا التنكير أو هذا العطف أو هذا الفصل حسن، وان له موقعا من النفس وحظا من القبول. فأما أن تعلم: لمَ كان كذلك وما السبب؟ فممّا لا سبيل إليه، ولا مطمع في الاطلاع عليه، فهو بتوانيه والكسل فيه بحكم من قال ذلك."[7]

ويعود عبد القاهر، مرة أخرى، إلى الجاحظ، ليستند إليه في تعزيز رأي نفيسٍ يُعدُّ من أقوى الأدلة على ما تمتع به العلماء والمفكرون والباحثون العرب القدامى من نزعة الاجتهاد ونبذ التقليد والتواني والكسل الفكري؛ فهو يقرّ بصعوبة إدراك العلة في كل ما يشعر به الذوق من لطائف ومزايا، ولكنه لا يرى ذلك ذريعة مقبولة في ترك البحث عن العلة واستكشاف المجاهيل واستنباط القوانين. يقول في ذلك:

"واعلم أنه ليس إذا لم يكن معرفة الكل وجب ترك النظر في الكل. وأن تعرف العلة والسبب فيما يمكنك معرفة ذلك فيه وإن قلّ فتجعله شاهدا فيما لم تعرف أحرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك وتأخذها عن الفهم والتفهم وتعوّدها الكسل والهوينا. قال الجاحظ: وكلام كثيرٌ قد جرى على ألسنة الناس وله مضرة شديدةٌ وثمرةٌ مُرّةٌ، فمن أضرّ ذلك قولُهم: لم يدع الأول للآخر شيئا (قال): فلو أنّ علماء كل عصر مذ جرت هذه الكلمة في أسماعهم تركوا الاستنباط لِما لم ينته إليهم عمن قبلهم لرأيتَ العلم مختلا. واعلم أن العلم إنما هو معدن، فكما انه لا يمنعك أن ترى ألف وِقر قد أخرجت من معدن تبرٍ ان تطلب فيه وأن تأخذ ما تجد ولو كقدر تومة، كذلك ينبغي أن يكون رأيُك في طلب العلم."[8]

ارتقت همة عبد القاهر إلى البحث الجاد في قوانين جمال النظم وأسرار بلاغة الكلام، وإلى الخروج بهذا البحث إلى وضع علم تسْلم نظرياته وتطّرد قوانينه. وكانت خطته في ذلك هي العملَ على تعليل المُرسل وتفصيل المُجمل وتسمية الشيء موضعِ المزية، ثم ضبط كل ذلك في فصول مرتّبة، وقوانين مطّردة، ومصطلحات مضبوطة. يقول في ذلك:

"لا يكفي في علم الفصاحة أن تنصب لها قياسا ما، وأن تصفها وصفا مجملا، وتقول فيها قولا مرسَلا، بل لا تكون من معرفتها في شيء حتى تفصّل القول وتحصّل، وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلِم، وتعدّها واحدة واحدة، وتسميها شيئا شيئا، وتكون معرفتك معرفة الصَّنَع الحاذق الذي يعلم علم كل خيط من الإبريسم الذي في الديباج، وكل قطعة من القطع المنجورة في الباب المقطّع، وكل آجرّة من الآجرِّ الذي في البناء البديع."[9]

"لابد لكل كلامٍ تستحسنه، ولفظ تستجيده، من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة، وعلة معقولة، وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذاك سبيل، وعلى صحة ما ادّعيناه من ذلك دليل، وهو بابٌ من العلم، إذا أنت فتحته اطّلعت منه على فوائد جليلة، ومعانٍ شريفة، ورأيت له أثرا في الدين

---

[6] المصدر السابق، ص423.
[7] المصدر السابق، ص226.
[8] المصدر السابق، ص226.
[9] المصدر السابق، ص226.

عظيما، وفائدة جسيمة، ووجدته سببا إلى حسم كثيرٍ من الفساد فيما يعود إلى التنزيل، وإصلاح أنواع من الخلل فيما يتعلق بالتأويل."[10]

وقد اندفع عبد القاهر في البحث بهذه الروح المتوثبة، والنزعة العلمية الجادة، والهمة الفكرية والدينية العالية؛ فكان طبيعيا أن يُسفر اجتهاده الفذ عن وضع علم لركنَي البلاغة الأساسين: وهما علم المعاني وعلم البيان.

وضع علم المعاني

قرر عبد القاهر الجرجاني أن بلاغة الكلام متصلة بما يُستَفادُ من المعاني لا ما يُسمع من الألفاظ. وقرر أن القانون الذي تعمل بموجبه الألفاظ في دلالتها على المعاني هو قانون النحو. فاجتمع له من تصوره لوظيفة النحو وجدلية الألفاظ والمعاني ما أسس به لنظرية النظم. ولكن هذه النظرية، التي بسطها في "دلائل الإعجاز"، كانت في الحقيقة، إضافة إلى قيمتها العلمية النظرية، تأسيسا لعلم بلاغي عظيم هو "علم المعاني". يقول أحمد بدوي:

"لم يكن هدف عبد القاهر يوم تكلم على النظم، وأن البلاغة تعود إليه، وأن النظم ليس سوى توخي معاني النحو التي تعقد الصلة بين الكلم _ لم يكن يفكر إلا في البرهنة على هذه الفكرة، وتجليتها، ودفع الشبه عنها، ولم يدرْ بخلده أنه يضع في البلاغة العربية أساس علم جديد عُرف بعده بـ"علم المعاني".

فقد رأى من جاء بعد عبد القاهر أن المسائل التي أثارها في كتاب "دلائل الإعجاز" أمور يتصل بعضها ببعض، وترتبط كلها بالمعاني التي تُستفاد من الجملة عندما توضع على نحو خاص، من تقديم أو تأخير، وذكر أو حذف، وتعريف أو تنكير، وتوكيد أو عدم توكيد، إلى غير ذلك من ألوان الصياغة؛ فربطوا بين هذه الأبواب، وسموها: "علم المعاني"."[11]

وإنه ليكفي أن تنظر فيما قاله عبد القاهر، وهو يعرّف النظمَ معلقا إياه بقوانين النحو، ثم تنظر فيما استقر عليه علم المعاني من جملة المباحث، كي يظهر لك صدقُ نسبةِ وضعِ علم المعاني لعبد القاهر الجرجاني، وإن لم يسمّ هذا العلمَ ويدّعي تأسيسه. يقول:

"واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامَك الوضعَ الذي يقتضيه علمُ النحو، وتعمَلَ على قوانينه وأصوله، وتعرفَ مناهجَه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظَ الرسومَ التي رُسمت لك فلا تُخلّ بشيء منها، وذلك أنّا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل بابٍ وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ، وزيد ينطلقُ، وينطلق زيدٌ، ومنطلقٌ زيد، وزيدٌ المنطلقُ، والمنطلقُ زيد، وزيدٌ هو المنطلق، وزيد هو منطلقٌ، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إنْ تخرجْ أخرجْ، وإن خرجتَ خرجتُ، وإن تخرجْ فأنا خارجٌ، وأنا خارجٌ إن خرجتَ، وأنا إنْ خرجتَ خارجٌ، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيدٌ مسرعا، وجاءني يُسرعُ، وجاءني وهو مسرعٌ، أو وهو يسرع، وجاءني قد أسرعَ، وجاءني وقد أسرعَ، فيعرف لكل من ذلك موضعَه، ويجيء به حيث ينبغي له. وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلا من ذلك في خاصِّ معناه، نحو: أن يجيء بـ"ما" في نفي الحال، وبـ"لا" إذا أراد نفي الاستقبال، وبـ"أن" فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون، و بـ"إذا" فيما علم أنه كائن. وينظر في الجمل التي تُسرَدُ فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقُّه الوصلُ موضعَ الواو من موضع الفاء، وموضع الفاء من موضع ثم، وموضعَ أو من موضعِ أم، وموضعَ لكنْ من موضع بلْ. ويتصرف

[10] المصدر السابق، ص33-34.

[11] أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني، ص368-369.

في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار والإظهار، فيضع كلا من ذلك مكانَه. ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له"[12].

فقد أجمل عبد القاهر، في هذه القطعة التي كتبها في تعريف النظم، مباحث علم المعاني، حتى إنه يمكن أن يقالَ: إنّ "هذه المباحث هي نفس المباحث التي انتهى إليها علم المعاني عند الزمخشري والرازي والسكاكي، وغاية ما هنالك أن عبد القاهر لم يشر هنا إلى صور الطلب، على أنه سيفصل الحديث فيما بعدُ عن الاستفهام."[13]

وقد يُقال: إن هذه المباحث كانت مطروقةً قبل عبد القاهر، فليس له سوى فضلِ تجميعها في كتابٍ، وتوضيحا بالتمثيل، وتحليل نماذجها بتفصيل. ولكن الحقيقة غير ذلك؛ إذ لم يكن جميع ما خاض فيه عبد القاهر مطروقا. ولم يكن ما طُرق منه على وجه تتضح به صورتُه وتتأكّد مزيته البلاغية. فلم يكن عبد القاهر إذاً مجردَ جامعِ أشتات، ومفصِّلِ إجمال، بل كان واضعَ علمٍ، بكل ما يعنيه الوضع من جمع وترتيب، وتعليل وتمثيل، وضبط وتقنين. يقول شوقي ضيف:

"وحقا تناثرت في كتابات من سبقوه بعض ملاحظات وبعض مصطلحات، غير أن هذا ينبغي أن لا يضللنا فنغمطه حقه ونزعم أنه إنما جمع ملاحظات سابقيه، فالحق أنه ابتكر هذه النظرية، ولا يكفي أن يكون هناك من تحدّثوا عن باب الفصل والوصل وباب الإيجاز والإطناب وباب الإنشاء والخبر فالحديثُ عن ذلك كله في شكل ملاحظات جزئية تنثَر هنا وهناك شيء، وضمها إلى نظرية متشعبة شيء آخر: نظرية نشأ عنها فيما بعد علم مستقل من علوم البلاغة هو علم المعاني الذي وضع عبد القاهر أصولَه وصوّر فصوله وحدودَها وشُعَبها تصويرا دقيقا. وإذا كان قد فاته فرعٌ أو شعبةٌ كبعض شُعَب باب الإنشاء فبِحُكْم أنه كان مبتدئا في وضع نظريته، ومع أن من جاءوا بعده أضافوا إليها بعض إضافات فإن كتاباته فيها ظلت المنارة الهادية بأضوائها الكثيرة."[14]

ولا تنحصر فضيلةُ عبد القاهر في أنه وضع أصول علم المعاني وصوّر فصولَه، بل تتعداها إلى أنه فعل ذلك بمنهج يجمع بين الذوق والعلم، وأسلوب يجمع بين الوضوح والسهولة والدقة، فلم تكن أبحاثه جافة ثقيلة، ولا أسلوبُه متكلّفا معقدا، خلافا لما صارت عليه أبحاث البلاغة عند بعض من جاء بعده. "ولذلك كله كان عبد القاهر قريب التذوّق في عصرنا الحاضر؛ لأسلوبه الواضح من ناحية، ولارتكازه على النفس الإنسانية في أحكامه من ناحية ثانية، ولاعتماده في هذه الأحكام على النصوص التي بين يديه، ولحسن عرضه لما يشعر به من الجمال إزاء الأدب: شعره، ونثره."[15]

وضع علم البيان

في "دلائل الإعجاز" كان الغرض هو إثبات أنّ البلاغةَ في المعاني وصُوَرِها لا الألفاظ وأجراسها؛ فكان الحديثُ المقتضب عن السجع والجناس، والوافي عن الكناية والمجاز والتمثيل والاستعارة، لإثبات هذه الفكرة وحسب: فكرةِ أنّ الألفاظَ، وإن كانت هي الوسيلةَ لأداء المعاني، وتوهّمَ الناس أنها هي مصدر الفصاحة والبلاغة، ليست سوى تابعٍ لا قيمةَ له في ذاته، ولا تصرّفَ له في نفسه؛ وإنما هي المعاني تأمره فيقول، فإن أحسنَ فبإحسانٍ أدائه للمعاني ووفائه بأغراضها ولطائفها، وإن أساء فلا معنى للإساءة سوى أن المعاني لم تبرز مزاياها، ولم تنكشف خفاياها، ولم تستوفِ أغراضها.

خلاصةُ ما ذكره عبد القاهر بشأن هذه العناصر اللفظية، التي صارت من بعد أركانا لعلم البيان، أن الأصل الذي تنبني عليه، والقصدَ الذي ترتقي إليه، إنما هو المعنى وليس اللفظ. فالأصل في

---

[12] المصدر السابق، ص64-65.

[13] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط10، د.ت. ص170.

[14] المرجع السابق، ص189.

[15] أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني، ص373-374.

الكناية إرادتُك إثباتَ معنى من المعاني بذكر دليله وبرهانه، بحيثُ يُفهَمُ ذلك المعنى "من طريق المعقول دون طريق اللفظ."[16] إذ "ليس من لفظ الشعر عرفتَ أن ابن هرمة أراد بقوله: (ولا أبتاعُ إلا قريبةَ الأجلِ) التمدّحَ بأنه مضياف، ولكنك عرفته بالنظر اللطيف، وبأن علمت أنه لا معنى للتمدّح بظاهر ما يدل عليه اللفظ من قربِ أجلِ ما يشتريه، فطلبت له تأويلا، فعلمت أنه أراد أن يشتري ما يشتريه للأضياف، فإذا اشترى شاة أو بعيرا كان قد اشترى ما قد دنا أجله لأنه يُذبَح ويُنحَر من قريب."[17]

والأصل في الاستعارة إرادتك إثبات معنى للشيء بلفظٍ ليس من عادته وأصل دلالته في اللغة إثباتُه له، وإنما هو نقل معناه إلى معنى ذلك الشيء ليقوم مقامَه، وينقل من بعض صفاته ودلالاته، ما تريد إثباتَه من الصفات والدلالات لذلك الشيء؛ فتكون قد وضعتَ معنى بدل معنى لا لفظا مكان لفظ، أو تكون قد أعرتِ اللفظَ ولكن ليس إلا بعد إعارتك المعنى[18]. إذ لا يُعقل في قولك رأيتُ أسدا، تريد رجلا كالأسد هيبةً وشجاعة، أن تكون استعملتَ لفظَ "أسد" بدل لفظِ "رجل"، وجعلته في معناه على القطعِ والبتِّ وبإطلاق. "وإلا فإن كان ليس ههنا إلا نقل اسم من شيء إلى شيء فمن أين يجب _ليت شعري_ أن تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة؟ ويكون قولنا: رأيتُ أسداً مزيةً على قولنا: رأيتُ شبيها بالأسد؟ وقد علمنا أنه محالٌ أن يتغير الشيء في نفسه بأن ينقل إليه اسم قد وُضع لغيره.."[19]

والأصل في التمثيل شبيهٌ بالأصل في الكناية والاستعارة، وهو إرادتك المعنى بعبارة لا تدل عليه دلالة صريحة تُدرك من ظاهر اللفظ، بل دلالة ضمنية تُدرَك من طريق العقل والقياس بضرب المثل؛ والمثل يُضرب للمعنى لا للفظ[20].

ومما يلفت الانتباه في دراسة عبد القاهر لهذه العناصر البيانية في دلائل الإعجاز، أنه ينسبها إلى اللفظ لا المعنى ولا النظم؛ إذ الكلام عنده لفظٌ ومعنىً ونظمٌ يوحِّدُ بينهما. يقول في ذلك:

"اعلم أن الكلام الفصيح ينقسم قسمين: قسم تُعزى المزيةُ والحسنُ فيه إلى اللفظ وقسم يُعزى ذلك فيه إلى النظم. فالقسم الأول الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة وكلُّ ما كان فيه على الجملة مجازٌ واتساعٌ وعُدولٌ باللفظ عن الظاهر، فما من ضربٍ من هذه الضروب إلا وهو إذا وقع على الصواب وعلى ما ينبغي أوجب الفضل والمزية."[21]

وقد يتوهّم من لا يدقق أن عبد القاهر يناقض بهذا الرأي ما ظل يلحّ عليه من نفي تعلق البلاغة باللفظ، فها هو يعلق بعضها به ويعزوه إليه. ولكنّ تدقيق النظر وإحسان الفهم ينفيان عن الناقد الوقوعَ في هذا التناقض، ويثبتان أن نظريته في النظم متماسكةٌ مستقيمة، وإنما هو اضطراب في المصطلح ليس غير.

إن الاستعارةَ _وما إليها_ لفظٌ، بالنظر إلى أنها تصرّفٌ في اللغة باستعمال لفظٍ بدل آخرَ للدلالة على معنى معيّن، وأنها وسيلة لفظية لأداء المعنى. ولكنها مع ذلك معنى في الأصل والقصد كما سبق أن بيّنا؛ لأنك تستعير معنى اللفظ لا اللفظَ ذاته. ثم إن هذه الوسيلة اللغوية لا تضطلع، حين يُعمَد إلى استعمالها دون اهتمام ببراعة النظم، إلا بجزء يسير من بلاغة القول ولطائف التصوير، وبراعة النظم هي التي تتولى ترقية مستوى الحسن والمزية واللطف في كل تعبير مجازي. لذلك يقسم عبد القاهر البلاغة بين اللفظ والنظم، بالنظر إلى قيمة هذه الوسائل البيانية المجازية في ذاتها، بالنظر إلى ما فيها من العُدول عن الظاهر والإغراب في المعنى، ولكنه لا يرى أن هذه الوسائل

---

[16] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص330.
[17] المصدر السابق، ص331.
[18] المصدر السابق، ص332.
[19] المصدر السابق، ص332.
[20] المصدر السابق، ص338.
[21] المصدر السابق، ص329.

تعمل عملها بعيدا عن النظم؛ فهي في الواقع لا تتشكل استعارة أو كناية أو تمثيلا حتى تتشكل نظما يقتضيه المعنى، فإذا تشكّلت أمكنك أن تميّز بين حسنٍ يُعزى إليها بعدّها استعارة أو كناية _أي عُدولا_ دون اعتبار النظم، وحسنٍ هو في العبارة التي حوتها مردُّه إلى طريقة النظم وعمل النحو. وقد مثّل عبد القاهر لهذا الحسن المقسّم بين الاستعارة والنظم بقوله تعالى: ((وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً)) حيثُ مزية استعارةِ الاشتعال لإسراع الشيب في الرأس لا غبار عليها، غير أن براعة النظم هي التي منحت العبارة القرآنية ذلك الحسنَ الباهر، وتلك الفخامةَ والروعة، ولو قيل: اشتعل شيبُ الرأس لم تجدْ ما وجدتَ من المزية والسحر والروعة[22].

حين نقابل بين "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"، فيما يتصل بهذه المباحث البيانية، نجد فرقا بيّنا بين الكتابين في الهدف والمنهج والرؤية. إن عبد القاهر لا ينكر، في "دلائل الإعجاز"، القيمة البلاغية لهذه العناصر المجازية، ولكنه لا يبالغ في الاحتفاء بها والإعلاء من شأنها، بل يجتهد في عزو ما لها من الحسن والخلابة إلى النظم. ولكنه في "أسرار البلاغة" يرمي بكل إعجابه واحتفائه، وتقديره وثنائه، على هذه العناصر التي عدّها لفظيةً في "دلائل الإعجاز". ويكفي، لكي تُدرك مقدار هذا الحتفاء، أن تقرأ قوله في مدح التشبيه والتمثيل والاستعارة: إن "جل محاسن الكلام، إن لم نقل كلها، متفرعة عنها، وراجعة إليها. وكأنها أقطاب تدور عليها المعاني في متصرّفاتها، وأقطار تحيط بها من جهاتها"[23]، وقوله في شأن الاستعارة المفيدة بعد ثناء كثير: "وإذا تأملتَ أقسام الصنعة التي بها يكون الكلام في حد البلاغة، ومعها يستحق وصف البراعة، وجدتها تفتقر إلى أن تُعيرها حلاها، وتقصر عن أن تنازعها مداها، وصادفتها نجوما هي بدرها، وروضا هي زهرها، وعرائس ما لم تُعِرْها حليها فهي عواطل، وكواعب ما لم تحسنها فليس لها في الحسن حظ كامل؛ فإنك لترى بها الجماد حيا ناطقا، والأعجم فصيحا، والأجسام الخرس مبينة، والمعاني الخفية بادية جلية، وإذا نظرت في أمر المقاييس وجدتها ولا ناصر لها أعز منها، ولا رونق لها ما لم تَزِنْها، وتجد التشبيهات على الجملة غيرَ مُعجِبةٍ ما لم تكنها. إن شئت أرتْك المعاني اللطيفة التي هي من خبايا العقل كأنها قد جسمت حتى رأتها الظنون، وإن شئت لطفت الأوصاف الجسمانية حتى تعود روحانيةً لا تنالها إلا الظنون"[24].

في "أسرار البلاغة" ينتقل عبد القاهر إلى مصدر آخر للبلاغة والبراعة والبيان. إلى المصدر الذي لم يوفِّه حقَّه، مختارا أو مضطرا، في "دلائل الإعجاز". وأقول ينتقل لأني أرجح مع محمد خلف الله[25] وأحمد بدوي[26] وشوقي ضيف[27] أن عبد القاهر كتب "دلائل الإعجاز" أوّلا ثم كتب "أسرار البلاغة" خلافا لما يذهب إليه محمود شاكر ومحمد العمري[28]. وقد يكون من الحجج التي

---

[22] المصدر السابق، ص79-80.

[23] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ص20.

[24] المصدر السابق، ص29.

[25] ينظر: محمد خلف الله أحمد، من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1948، ص72.

[26] ينظر: أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني، ص66-67. ومن أدلته إيجازه نظرية النظم في فاتحة أسرار البلاغة، ما يدل على أنه "بعد أن قررها، ونفى عنها الشبهة في كتاب الدلائل، رأى أنها أصبحت من الثبات بحيث يجعلها مقدمة يبني عليها أحكامه في كتابه الجديد."

[27] ينظر: شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص190.

[28] ينظر: محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999، ص180-181. وغريبٌ أن يقول العمري بتقدم "أسرار البلاغة" على "دلائل الأعجاز" لعدة اعتبارات ثم لا يذكر هذه الاعتبارات، مع أنه يبني على هذا التقديم أحكاما جديرة بالمناقشة. وقد ذكر العمري نفسه أن عبد القاهر "تناول المسألة الكلامية في عمل مستقل: الرسالة الشافية. ثم تناول القضية البلاغية في كتابين أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز."(ص180) وهو قول يرجح تقدم "الدلائل" على "الأسرار"؛ بالنظر إلى التقاطع الحاصل بين "الرسالة" و"الدلائل" في الموضوع وفي بعض العبارات، كتلك التي تتصل بصعوبة إفهام الناس معنى الفصاحة والبلاغة، ما يعني قرب العهد بين كتابة الرسالة الشافية وكتابة الدلائل.

يمكن أن تُضاف إلى حججهم أن الرجل كان كغيره من رجال البلاغة والكلام مشغولا بالنظر في الوجه الذي يُستدَلُّ به على إعجاز القرآن، فلما تمّ له ذلك في "دلائل الإعجاز"، التفت إلى ما كان نفى تعلق الإعجاز به على أهميته ومزيته، وهو الاستعارة والتشبيه والتمثيل، فأراد أن يخصها بكتاب يوفيها حقها، ويستجلي من أسرارها ما كان مشغولا عن استجلائه في "الدلائل"، مدفوعا بملكته العالية في التذوّق، وقدرته المتميزة على بناء النظرية والاحتجاج لها بالجدل الهادئ والتحليل العميق والتمثيل الموفَّق، وهمته الشامخة التي لا ترضى له إلا أن يكون لعلْم البلاغة فارسَه الفذّ وعالمه المتفوّق.

وتسميته الكتابَ "أسرارَ البلاغة" دليلٌ على إيمانه بالقيمة البلاغية العظمى لفنون المجاز، والتفاتِه إلى مصدر الخلابة الآخر، بعد براعة النظم، وهو صناعة التصوير وفن الإغراب. ولم يسمّ الرجل ما ورد في كتابه هذا بـ"علم البيان" على كثرة ذكره للبيان في "الأسرار" كما في "الدلائل"، وإنما أُطلِق هذا الاسم بعده. ولعل الذين أطلقوا هذا الاسم نظروا إلى أن المسائل التي وردت في الكتاب "تُعدّ أمهات مسائل البلاغة؛ وقد أشاد بها البلغاء، منذ أن تنبهوا إلى محاسن القول، ولما كانت البلاغة والفصاحة والبيان كلمات تكاد تكون مترادفة في ذلك الحين سمّوا هذه المسائل بعلم البيان، كأنهم قالوا: "علم البلاغة"."[29]

وقد كانت هذه المسائل جميعها محل نظر ودرس، وإشادةٍ واحتفاء، من قِبل النقاد والبلاغيين قبل عبد القاهر؛ فهو إذاً لم يخترعها ولم يسبق إليها. ولكنه، مع ذلك، يصحّ أن يُقال: إنه هو واضع "علم البيان"؛ لأن هؤلاء البلاغيين بحثوا هذه الفصول، "ولكنهم لم يحرروها ولم يبحثوا دقائقها على نحو ما بحثها وحرّرها عبد القاهر في كتابه "أسرارَ البلاغة"؛ فقد ميّز أقسامها وفروعها وحلّل أمثلتها تحليلا بارعا في نحو أربعمائة صحيفة."[30] فلم تجتمع مسائل هذا العلم كما اجتمعت في كتابه. ولم تستوفِ حقها من التقسيم والتفريع، ومن التحليل والتمثيل، ومن تأصيل الأصول واستنباط القوانين، كما استوفته في هذا الكتاب. ولم يتأثر علم البلاغة، فينبثق منه علم البيان، وينضج وتستقر مسائله وتنتظم أصوله وفصوله، كما تأثر بـ"أسرار البلاغة".

وعلاوة على ذلك، فقد أتى عبد القاهر في كتابه هذا بكثير من الجديد في التقسيم وفي الاصطلاح؛ فقد قسم الاستعارة باعتبار بلاغتها قسمين: مفيدة وغير مفيدة، وقسم المفيدة باعتبار طريقة حصولها قسمين، شرحهما وسُميا فيما بعد مكنيةً وتصريحية. كما قسمها باعتبار وجه الشبه قسمين: حسية وعقلية. وهذا إجمال لأقسام الاستعارة عنده، لم أتتبع فيه جملة ما أورده الناقد من أضرب الاستعارة.

وقد قسم المجاز قسمين أيضا: عقلي ولغوي. وقسم اللغوي قسمين: استعارة ومجاز مرسل. كما قسم التشبيه والتمثيل أقساما عديدة، تتباين في طرق الدلالة، وتتفاوت في مقدار المزية والبلاغة. ولم يتناول الكناية لسبق تناوله إياها في "دلائل الإعجاز". وإنه لإجمالٌ لا يفي بالدلالة على عظمة ما جاء به عبد القاهر في "أسرار البلاغة"، وأنه يستحق فعلا أن يُعدّ هو واضع علم البيان؛ ولكن يكفي أن يكون هذا السِّفرُ العظيم موجودا بين أيدي القراء والباحثين يتداولونه، وأن "التراثيين" منهم و"الحداثيين"[31] يبالغون في الاحتفاء به وتبجيله. وقد كان أعظمَ فضائله عند هؤلاء احتفاؤُه بالغرابة والغموض والتخييل وبُعد التشبيه، وأعظمَها عند أولئك رزانتُه العلمية، ورهافته الذوقية، وقدرته المتميزة على عمق التحليل ودقة الاستنباط، والتزامُه البحثَ المخلصَ عن أسرار البلاغة دون مبالغةٍ أو تكلف؛ ولا بلاغةَ حيث يكون التعقيدُ والإبهام وغياب القرينةِ ووجهِ الشبه؛ وهو ما يفترق به عبد القاهر عن غلاة "الحداثة".

---

[29] أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني، ص371.

[30] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص190.

[31] ينظر على سبيل المثال: أدونيس، الشعرية العربية، دار الآداب، بيروت، ط2، 1989، ص46-50.

ليس صحيحا _في رأينا_ ما ذهب إليه محمد العمري من أن عبد القاهر انتقل من الغرابة الشعرية إلى المناسبة التداولية[32]. ومن نصرة الغموض والتخييل إلى نصرة الوضوح والصدق والصحة تصالحا مع المذهب التقليدي[33]؛ فإن مباحث "أسرار البلاغة" _وهو في رأينا متأخر عن "دلائل الإعجاز" _ لا تتناقض مع مباحث "الدلائل"، بل تختلف معها في الهدف وحسب. وإن نزعة عبد القاهر في الكتابين واحدة، هي الكشف عن أسرار البلاغة في الشعر والنثر، وكيف تتفاوت منازلها حتى تبلغ درجة الإعجاز. ولئن انتصر في "الأسرار" للغرابة فإن ذلك لم يكن على حساب المناسبة التداولية. ولئن انتصر للغموض والتخييل أحيانا كثيرة فإن ذلك لم يكن على حساب الإبلاغ والبيان والصدق والصحة. ويكفي أن تقرأ موقفه من مقولتيْ "خير الشعر أصدقه" و"خير الشعر أكذبه"[34] كي يتبيّن لك أنه رجل رزين منصف ذواقة منفتح على ألوان الجمال جميعها؛ وهي ألوان تتسع للصدق القوي كما تتسع للتخييل الذكي.

[32] ينظر: محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص18، 353.

[33] ينظر: المرجع السابق، ص329-330. وافتراض تحول عبد القاهر من مذهب في البلاغة إلى مذهب مخالف أو مختلف لأغراض تصالحية افتراض متكلَّف، والأقرب إلى الطبيعة والمنطق أن يكون عبد القاهر شعر أنه لم يوفِ عناصر التصوير (مباحث البيان) حقها في الدلائل، رغم إقراره بأهميتها، فخصص لها كتابا مستقلا هو "أسرار البلاغة"؛ فلا تحوّلَ ولا مصالحة، ولكن تفصيل وتكميل.

[34] ينظر: عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص236-237.